

علم الكلام الإسلامي والألاهوت المسيحي قراءة في موقف القاضي عبد الجبار من التثليث المسيحي

رزقي بن عומר⁽¹⁾

1- علم الكلام الإسلامي:

برز هذا العلم في إطار الاحتكاك الذي وقع المسلمين مع العقائد المخالفة لدينهم بفعل الفتوحات الإسلامية التي كانت الإطار الذي مكن للإسلام أن يتواجد في ساحة الديانات والعقائد المخالفة له. وما دام الإسلام يطرح نفسه دعوة بالدرجة الأولى موجهة للناس كافة فإن مهمته الأولى هي محاربة المعتزتين وهداية الضالين بأساليب حددها القرآن الكريم في قوله تعالى: "ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي أحسن" ⁽²⁾

لا يمكننا الجزم بزمن بداية هذا العلم اللهم إلا بعض النقاشات التي أثارها المسلمون ضد المخالفين من النصارى واليهود سواء في عهد النبي (ص) أو ما بعده ثم تبلورت هذه النقاشات فيما بعد مشكلة علما مستقلا قائما بذاته سمي بعلم الكلام، وهذا نلمسه عند الأشاعرة بالخصوص كأول فرقة تنظم عقائدها في إطار علم له مقدمات وأبواب، هؤلاء الذين أفردوا له كتباً نذكر منها "كتاب الفصول" لأبي الحسن الأشعري (ت 324 هـ)، بعد ذلك نظمت كل فرقة عقائدها في كتبها منهم المعتزلة مع كتاب "شرح الأصول الخمسة" للقاضي عبد الجبار (ت 415 هـ) وكتاب تجريد الاعتقاد لنصير الدين الطوسي .

- تعريف علم الكلام وموضوعاته: نستعرض تعريفيين يفيان بغرض هذه الدراسة.

أ - تعريف الفارابي: علم الكلام " صناعة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرح بها واضع الملة وتزييف ما خالفها. " ⁽³⁾

ب - تعريف الإيجي: "علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد عليه السلام. " ⁽⁴⁾

هذان التعريفان يشتركان في تحديد وظيفة علم الكلام وهي الدفاع عن العقائد تصورا وتصديقا ضد ما خالفها من عقائد بإيراد الحجج الداعمة لها تمكن المعتقد من الاطمئنان على ما هو عليه من تصورات وتصديقات في دينه، وفي الوقت نفسه تمنع عنه سلطة الشك الذي قد يردده من غيره وهو المصطلح عليه بالشبه في تعريف الإيجي أو الزيف الوارد في تعريف الفارابي إذن هذا العلم يورث القدرة على الجدل والمحااجة ابتدعه العلماء ونظموا من خلاله عقائدهم في قوالب استدلالية لغرض حماية دينهم من تهجمات الخصوم وكذلك تشكيل الخصوم في اعتقاداتهم كأصحاب الديانات السماوية من يهود ونصارى وصابئة أو أهل الملل الوضعية من زرادشتية وهندوسية. مع العلم أن مصدر العقائد هو القرآن الكريم والسنة النبوية مع تفصيل يتعذر التوسع فيه في هذا البحث، مع إعمال العقل بتفاوت بين الفرق الإسلامية. يجب التنبيه أن هذا الغير لم يكن مشخصا وثابتا في ملل معينة بل تغيرت جبهة الخصوم واتسعت لتشمل حتى المخالفين من أهل الإسلام وبرز هذا بشكل جلي لدى الأشاعرة في حريهم ضد المعتزلة والفلاسفة المسلمون، بحيث غضوا الطرف بشكل لافت عن الملل غير الإسلامية ففي التعريف الرسمي لهم لعلم الكلام نقرأ لابن خلدون " هو العلم الذي يشتمل على الاحتجاج لإثبات العقائد الدينية عن طريق الأدلة العقلية، والرد على أصحاب البدع، والمنحرفين عن معتقدات مذاهب السلف وأهل السنة. " ⁽⁵⁾ لذلك يمكن أن نذهب إلى أن الفرق الإسلامية التي عنت بالدفاع عن العقيدة الإسلامية ضد تهجمات اليهود والنصارى - وبذلت في ذلك الجهد الكبير - هي فرقة المعتزلة لعوامل منها معاصرتها لمرحلة ترجمة التراث اليوناني الذي باشره علماء نصرانيون أمثال يوحنا الدمشقي ويحيى بن عدي. فمناقشتهم شملت الثنويين القائلين بالهين للوجود، والنصارى القائلين بقدم الكلمة المتمثلة في المسيح وقولهم بالتثليث، واليهود المشبهة.

إذا لم يلتق علماء الكلام في مصداق هذا الغير، فإنهم اتفقوا على مواضيع علمهم هذا بحيث - من جهتنا - يمكن حصره في الذات الإلهية وصفاتها وأفعاله تعالى كالقضاء والقدر والخلق والتدبير، والتنزيه والتشبيه، والنبوة ومقتضياتها من عصمة ومعجزات وشفاعة، والمعاد ومسائله من جزاء وخلود أو فناء، وفعل الإنسان بين جبر واختيار، لنقل أن كل مسألة كونية تتناول بلحاظ علاقتها بفعل الله تعالى

فهي مسألة كلامية، وهذا ما نجد في تمييزات بعض العلماء لعلم الكلام عن غيره من العلوم سيما الفلسفة مثلاً قول ابن خلدون: "إن نظر الفيلسوف في الإلهيات إنما هو نظر في الوجود المطلق وما يقتضيه لذاته، ونظر المتكلم في الوجود من حيث أنه يدل على الموجد." (6)

2 - علم اللاهوت المسيحي:

المسيحية شأنها شأن أي دين سماوي كانت بدايتها مركزة على تتبع تعاليم الكتاب المقدس لها وهو الإنجيل جاء المسيح في - اعتقاد المسيحيين - ليجسد البشارة التي بشر بها النبي موسى ويوحنا المعمدان، الأمر الذي تتميز به المسيحية على الأقل في مقابل الإسلام هو تعدد أنجيلها مما يصعب ضبط عقائدها، فهذا التعدد يشجع على الخلاف داخل البيت المسيحي وهو الذي انعكس على "الدعوة" لديها أو ما يسمى بالتبشير المسيحي، الذي لا يركز على الاستدلال والبرهنة بل على الإيمان لأن الحقائق العقائدية لا تتجاوب مع المعطيات العقلية ففي المسيحية يسود مبدأ آمن ثم تعقل وليس العكس. لا نكاد نعرش على مؤلفات مسيحية تتهجم على الإسلام بقدر ما نجد في الجانب الإسلامي ضد المسيحية، لكن تعدد المصادر (الأناجيل) وعدم انسجام العقائد التي دعا إليها كتبة الإنجيل إن أضعف العلماء المسيحيين لدى غيرهم من الديانات الأخرى فإنه بالمقابل دفع بهم إلى تنظيم هذه العقائد في قوالب يقبلها العقل مع توجه إيماني ضامن. تؤخذ العقائد المسيحية من الكتاب المقدس بالأساس، وهو قسمان رئيسيان:

أ - **العهد القديم:** وهو الكتاب اليهودي المقدس الذي قبلته المسيحية جزءاً من كتابها المقدس، وهو مجموعة من الأسفار اليهودية المقدسة، ويشتمل على 39 سفرًا، يطلق على الخمسة الأولى منها التوراة، كتبت هذه الأسفار في فترة الأسر البابلي (586 - 539 ق.م). لا تعترف المسيحية إلا بالكتب التي كتبت قبل بعثة المسيح (ع) لذلك فهي تعتبر أن التلمود بمثابة أساطير وثنية.

ب - **العهد الجديد:** وهو مكون من 27 سفرًا، ويطلق اسم الإنجيل فقط على الأسفار الأربعة الأولى من العهد الجديد، وهي أسفار منسوبة إلى متى ومقرس ولوقا ويوحنا، هذه الأخيرة كانت مع أسفار أخرى متداولة في العصر المسيحي الأول التي أبطلها المجمع المسكوني الأول الذي انعقد في نيقية عام 325 م أحرقها مبقيا على الأسفار الأربعة فقط .

لا يفوتنا أن نشير إلى أن الأناجيل الأربعة كتبت بزمان طويل بعد المسيح (ع)، فأول الرسائل كتبها بولس الرسول في فترة (50 - 60 م) وآخر الأسفار السفر المنسوب إلى يوحنا في الفترة بين (110 - 130 م).

- **تعريف علم اللاهوت المسيحي وموضوعاته:** " هو علمٌ يبحث عن الله وصفاته وشرائعه وأعماله وعنايته، والتعاليم التي يجب أن نعتقد بها، والأعمال التي يجب أن نقوم بها." (7)

هذا التعريف يبرز المجالات التي يهتم بها علم اللاهوت وهي هنا مندرجة في عناونها العام والشامل وهو ذات الله وصفاته وأفعاله، وبالتالي لا فرق بين علم الكلام الإسلامي وعلم اللاهوت المسيحي من حيث المضمون لذلك بمجرد ما يتناول أحدهما مواضيعه بالدراسة يجد نفسه في تضاد أو تلاقي على حسب الموقف الذي يتخذه في دراسته مع الآخر.

أقسام اللاهوت باعتبار الغاية: ينقسم علم اللاهوت بلحاظ غايته إلى علم اللاهوت المقارن وعلم اللاهوت العقيدى.

- **اللاهوت المقارن:** والعلم الباحث في الفرق المتباينة التي ظهرت في تاريخ الفكر المسيحي منذ نشأته ومناقشة معتقداتها ومبادئها اللاهوتية مناقشة تهدف إلى إبراز حقيقة المسيحية والبرهنة عليها وبيان مدى انحراف المذاهب المعارضة وابتعادها عن الإيمان الرسولي.

فعلم اللاهوت المقارن علم جدلي لا يكتفي بإظهار الحقيقة المسيحية وإقامة بناها على أساس متين من براهين العقل والنقل، إنما هو يعرض المذاهب المسيحية التي ظهرت في تاريخ الكنيسة ويناقشها ليظهر ما فيها من حق ومن باطل، وبعبارة أخرى هو علم المرطقات المختلفة التي ظهرت في تاريخ المسيحية منذ نشأتها وعلى مدار تاريخها.

اللاهوت العقيدى أو النظري: وهو العلم الذي يهتم ببناء العقائد المسيحية على أساس براهين عقلية ونقلية تجعل منها أمراً مقبولا عقلا ونقلا.

أقسام علم اللاهوت بحسب مواضيعه:

(1) **النيولوجيا:** ويبحث عن الله وصفاته. ويشمل كل ما يعلمه الكتاب في وجود الله، وصفاته، والتثليث، وعلاقة الله بالعالم في فضائه وأعمال الخليفة وعنايته بها.

(2) **الأنثروبولوجيا:** ويبحث في الإنسان. ويشمل كل ما يعلّمه الكتاب عن أصل الإنسان، وطبيعته، وحالته قبل السقوط، وعن سقوطه، وماهية الخطية وما أحدثته خطية آدم في نفسه وفي نسله.

(3) **السوتريولوجيا:** ويبحث في الخلاص. ويشمل كل ما يعلّمه الكتاب عن شروط خلاص الإنسان من تجسّد الفادي، وأنه إله وإنسان معاً، وعمله، وعمل الروح القدس في تخصيص الفداء للمؤمنين وتبجيلهم وتقديسهم، ووسائل النعمة.

(4) **الإسختولوجيا:** ويبحث في الآخرة، ويشمل كل ما يعلّمه الكتاب عن حالة النفس بعد الموت، وفي القيامة، ومجيء المسيح ثانية للدينونة العامة، ونهاية العالم، والسماء وجهنم.

وقد زاد بعضهم قسماً خامساً وتّمّوه «الإكليريولوجيا» وهو يبحث في الكنيسة، ويشمل تعليم الكتاب في ماهية الكنيسة وصفاتها وحقوقها ونظامها.

كيف استخرجت الكنيسة الحقائق التعليمية اللاهوتية من الكتاب المقدس؟

كان ذلك بالتدريج، ففي أزمنتها الأولى استخرجت التعاليم المختصة بثلاث الله، وشخص المسيح. وفي القرون المتوسطة استخرجت التعاليم المختصة بالإنسان، ثم استخرجت بعد ذلك ما يتعلّق بالفداء.

السؤال الذي نواجهه الآن هو، ما الذي يجب عليه اعتقاده وما مصدر هذه العقائد؟

عقائد اللاهوتي يجدها متفرقة في الكتاب المقدس غير أنه يجمعها وينظمها ويربط فيما بينها " ولا يخفى ما في هذا من الصعوبة، والأهمية وعلى هذا لا يكون الكتاب المقدس هو كتاب علم اللاهوت بل مصدره وأساسه، أي أن علم اللاهوت مأخوذ منه ومبني عليه".⁽⁸⁾ أكد القس في هذا النص صعوبة عمل اللاهوتي رغم أنه مبني على الإنجيل وهو على الأقل عندهم ضامن للاعتقاد، طبعاً، يرجع اللاهوتيون تدخلهم في ترتيب وتنظيم العقائد إلى قصور العقل البشري عن تتبع حقائق الكتاب.

3 - العقائد المسيحية:

لا يمكن للمسيحي أن يأخذ اعتقاداته بمجرد مطالعة الكتاب المقدس لديهم بل الاعتقاد يكون بتوسط رسميين هم آباء الكنيسة الذين يبينون له ما يعتقد وما لا يعتقد وهنا وجب علينا أن نقف على مصدر تشريع العقيدة بعد الإنجيل وهو المجامع المسكونية التي تنعقد بسبب ظهور بدعة أو انشقاق يؤثر على الإيمان الكنسي، ويتم عقد المجمع المسكوني بدعوة من الإمبراطور المسيحي. حيث يتم حضور غالبية أساقفة الكنيسة شرقاً وغرباً، حتى يتم تمثيل كامل للكنيسة الجامعة للكل، فتقرر حكماً جديداً أو تستقر على رأي أبطل سابقاً.

أهم العقائد التي تقرها الكنيسة: الثالوث: وهو الاعتقاد بالثالوث الأقدس وهو عقيدة مسيحية تقول أن الله هو إله واحد متواجد، في نفس الوقت وإلى الأبد، في ثلاثة أقانيم: الآب والابن الكلمة الأزلية، متجسد بيسوع الناصري والروح القدس (الباريلط أو روح الله الذي يثبت المؤمنين)، والتجسد أي تجسد المسيح في صورة إنسان بعد ما كان جوهرًا إلهيًا خالصًا، والفداء، الذي يعني صلب المسيح وتعرضه للألم لأجل تخليص بني الإنسان من خطاياهم التي ورثوها من أبيه آدم، والدينونة، التي يدين فيها الأحياء والأموات، والكنيسة الواحدة التي ترمز إلى جسد المسيح، والقيامة حيث قيامة الأموات وبداية الدهر الآتي. هذه العقائد نجدتها معبر عنها في الدستور النيقياوي القسطنطيني ويسمى كذلك بقانون الإيمان: " نؤمن بالله واحد، الأب الضابط الكل، وخالق السماء والأرض، وكل ما يرى وما لا يرى، وبرب واحد يسوع المسيح، ابن الله الوحيد، المولود من الآب قبل كل الدهور، إله من إله، نور من نور، إله الحق من إله الحق، مولود غير مخلوق، مساو للأب في الجوهر، الذي على يده صار كل شيء، الذي من أجلنا نحن البشر، ومن أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسد من الروح القدس، من مريم العذراء، وصار إنساناً، وصلب عوضنا في عهد بيلاطس البنطي، تألم ومات، ودفن وقام في اليوم الثالث كما في الكتب، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين الله الآب، وأيضاً سيأتي بمجده العظيم، ليدين الأحياء والأموات، الذي ليس ملكه انقضاء، ونؤمن بالروح القدس الرب الحي، المنشق من الآب والابن، ومع الآب والابن، يسجد له ويمجد الناطق بالأنبياء، وبكنيسة واحدة، جامعة، مقدسة، رسولية، نقر ونعترف بمعمودية واحدة، لمغفرة الخطايا، وننتظر قيامة الموتى، وحياة جديدة في العالم العتيق".⁽⁹⁾

هذه العقائد واجهها القرآن الكريم إجمالاً مبطلاً التثليث الذي جعل المسيح في مرتبة الله تعالى " لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد " (10) فالله وفق النظرية القرآنية مشفع الوتر وموتر الشفع لكن لا يمكن جعله مثلاً لأحد لذلك كفر المسيحيين الذين جعلوا الله من جنس الابن وروح القدس بينما هو في مرتبة منزهة عن المثلية لأي أحد.

استلھاما من القرآن الكريم والتزاما بمقررات العقل فكر علماء الكلام وواجهوا المسيحية التي تعايشوا معها وناقشوا لاهوتيتها. نجد أن المسيحية الشرقية في عصر الترجمة كانت ممثلة بثلاث طوائف اختلفت فيما بينها في فهم الأقانيم الثلاثة والعلاقة بينها هذه الطوائف هي اليعاقبة، والنساطرة، والملكانيين :

(أ) - **الملكانية**: هي أقدم المذاهب المسيحية، كانت منتشرة في البلاد الإسلامية وكانت تمثل المسيحية الرسمية في ذلك العهد، تعتقد الملكانية أن التثليث يكون بمعنى أن الله - تعالى - هو ثالث ثلاثة والصورة الإلهية هي (أب وأبن وروح القدس)، وهي أقانيم أزلية، وفصلت الأقانيم عن الجوهر كما تفصل الموصوف عن الصفة . وفي العلاقة بين الأقانيم، تعتقد الملكانية أن الله جوهر أزلي، والناسوت الكلي المتمثل في جسد المسيح الأزلي، جاء من قديم أزلي هو الله، والكلمة تدرعت بناسوت المسيح، أما الصلب فقد وقع على الناسوت واللاهوت الذي هو المسيح، ومعلوم أن العقيدة الملكانية قد أعلنها القديس "مار بطرس" في مجمع نيقية: "نؤمن بالله الواحد مالك كل شيء، وصانع ما يرى وما لا يرى، وبالابن الواحد يسوع المسيح ابن الله الواحد... إله حق من إله حق، من جوهر أبيه... الذي من خلاصنا نزل من السماء وتجسد من روح القدس." (11)

(ب) - **النسطورية**: تنسب هذه الفرقة إلى نسطور بطريرك بيزنطة في حدود القرن الثاني للميلاد، يعتقد نسطور أن المسيح ولد إنساناً جزئياً من إنسان جزئي - مريم - لكن بعد ذلك حدثت النعمة بأن اتصل اللاهوت بالناسوت الجزئي وبشكل خاص في المسيح - على خلاف الأنبياء الآخرين-، لذلك سمي المسيح بالابن الوحيد، الإتحاد حدث على طريق ظهور نور اللاهوت في جسد المسيح كظهور نور الشمس في الكوة، وهذا لا يغير من طبيعة المسيح مثل ما أن نور الشمس لا يجعل من الكوة شمساً، وهذا معنى الإتحاد في المشيئة.

ففي النسطورية يظل الإله واحداً وأن "المسيح ابتداءً من مريم، وهو عبد صالح، سماه الإله ابناً على التبني لا على الولادة والإتحاد" (12)

(ج) - **اليعقوبية**: تقرر اليعقوبية أن "المسيح جوهر واحد، وأقنوم واحد، إلا أنه من جوهرين، أحدهما جوهر الإله القديم والآخر جوهر الإنسان، اتحداً فصاراً جوهر واحد" (13).

فاليعقوبية تعتقد أن الطبيعة الناسوتية واللاهوتية اتحدتا في شخص المسيح اتحاداً كاملاً، فالمسيح جوهر واحد فيه الإله والإنسان والصلب وقع على المسيح الجهر المؤلف من ناسوت ولاهوت.

في رده على النصارى يتناول القاضي عبد الجبار مسألتين بالرد، التثليث والإتحاد يقول نقلاً عنهم: "إنهم يقولون إنه تعالى جوهر واحد. وثلاثة أقانيم: أقنوم آلب - يعنون به ذات الباري، عز اسمه، وأقنوم الابن، أي الكلمة، وأقنوم روح القدس، أي الحياة، وربما يغيرون العبارة فيقولون: إنه ثلاثة أقانيم ذات جوهر واحد" (14).

وفي الإتحاد يعرض مذهبهم في قوله: "اتفقوا على القول به، وقالوا: إنه تعالى اتحد بالمسيح، فحصل للمسيح طبيعتان: طبيعة ناسوتية، وطبيعة لاهوتية. ثم اختلفوا فيه، فقال بعضهم: إنه اتحد به ذاتاً حتى صار ذاتاً ذاتاً واحدة - وهم اليعقوبية. وقال الباقون، وهم النسطورية: لا، بل اتحداً مشيئة ن على معنى أن مشيئتهما صارت واحدة، حتى لا يريد أحدهما إلا ما يريد الآخر." (15)

4 - الرد عليهم في التثليث:

يقول القاضي: "إن القول بأن الله جوهر واحد ثلاثة أقانيم هو مناقضة ظاهرة، لأن قولنا في الشيء إنه واحد يقتضي أنه في الوجه الذي صار واحداً لا يتجزأ ولا يتبعض، وقولنا ثلاثة يقتضي أنه متجزئ. وإذا قلتم إنه واحد ثلاثة أقانيم كان في التناقض بمنزلة أن يقال في الشيء إنه: موجود معدوم، أو: قديم محدث .

على أنه تعالى ليس بجوهر: إنه لو كان جوهرًا لكان محدثًا، وقد ثبت قدمه. ففسد قولهم إنه جوهر واحد ثلاثة أقانيم .

وبعد فلو جاز في الله تعالى إن يقال إنه جوهر واحد ثلاثة أقانيم لجاز أن يقال إنه قادر واحد ثلاثة قادرين وعالم واحد ثلاثة عالمين وحي واحد ثلاثة أحياء. ومتى قالوا: كيف يكون قادر واحد ثلاثة قادرين، وعالم واحد ثلاثة عالمين؟ قلنا: كما يكون شيء واحد ثلاثة أشياء، فليس بعد أحدهما في العقل إلا كبعد الآخر. فقد ظهر تناقض ما يقولونه في ذلك.

وقد يعترضون على هذا فيقولون: " أَلستم تقولون: إنسان واحد وإن كان ذا أجزاء وأعضاء، ودار واحدة وإن اشتملت على بيوت وأروقة، وعشرة واحدة وإن اشتملت على آحاد كثيرة، ثم لا يتناقض كلامكم؟ فهلا جاز أن نقول: جوهر واحد ثلاثة أقانيم، ولا يتناقض كلامنا أيضا؟

فيقال في الرد على اعتراضهم إن الأمر ليس سواء، لأن هذه الأسماء من أسماء الجمل. فالغرض بقولنا: إنسان واحد، أنه واحد من جملة الناس، لأنه شيء واحد. وكذلك إذا قلنا: دار واحدة وعشرة واحدة - بخلاف ما تقولونه في القديم تعالى: فإنكم تجعلونه شيئا واحدا في الحقيقة ثلاثة أشياء في الحقيقة. فيلزمكم التناقض من الوجه الذي ذكرنا.

ما تعنون بهذه الأقانيم؟

فإن قالوا: نعني بأقنوم الأب ذات الباري.

قلنا: هب أنكم رجعت بهذا الأقنوم إلى ذات اله تعالى، وهو كونه: متكلما، حيا.

قلنا: إن الحي، وإن كان له، بكونه حيا، حال، فليس له - بكونه متكلما - حال. وإنما المرجع به إلى أنه فاعل للكلام... على أن الذات لا يتعدد بتعدد أو صافه. فإن الجوهر، وإن كان موصوفا بكونه جوهرًا ومتحيزًا وموجودًا وكائنًا في جهة، فإنه لا يتعدد بتعدد هذه الأوصاف ولا يخرج عن كونه واحدا. فكيف أوجبتم تعدد الله لتعدد أوصافه؟ ولم جعلتموه واحدا وثلاثة؟

وبعد فإن هذه الطريقة توجب عليكم أن تزيدوا في عدد الأقانيم بعد صفاته - جل وعز - وأن تثبتوا له أقنوما بكونه قادرا، وأقنوما بكونه عالما، وآخر بكونه مدركا، ورابعا وخامسا بكونه مريدا وكالها، حتى يبلغ عدد الأقانيم ثمانية أو تسعة. وقد عرف فساد.

هذا إن رجعوا بالأقانيم إلى الصفات.

وإن قالوا: إنا إنما نرجع بها إلى معان قديمة هي الحياة والكلمة، فقد فسدت مقالتهم بدلالتهم التمانع...

ويقال لهؤلاء النصارى: يلزمكم أن تقتصروا على أقنوم واحد، لأجل أن هذه الأقانيم إذا اشتركت في القدم فلا بد من تماثلها، ولابد من أن يسد بعضها مسد بعض فيما يرجع إلى ذاتها،

وذلك يوجب أن يقع الاستغناء بأخذها عن الباقي، حتى يقال إنه تعالى: جوهر واحد وأقنوم واحد... وأن لا تثبتوا سواه، لأنه يقع الاستغناء عن الجميع لمشاركته إياها في القدم".⁽¹⁶⁾

وفي قولهم بالإتحاد يرد عليهم: " اتفق النصارى في القول بإتحاد الأب والابن. واختلفوا في كلفيته: فمنهم من قال بالإتحاد من جهة المشيئة وهم النسطورية، ومنهم من قال إنه من جهة الذات وهم اليعقوبية.

ونحن نبدأ بالكلام على النسطورية، فنقول إنه تعالى اتحد بالمسيح من حيث المشيئة لا يخلو: إما تريدوا به أنه تعالى مريد بإرادة المسيح، وأن المسيح يريد بإرادة الله تعالى لا في محل، أو تريدوا به أنهما لا يختلفان في الإرادة، بل لا يريد أحدهما إلا ما يريد صاحبه. وأي هذه الوجوه أردتم فهو فاسد.

أما الأول: فلأنه تعالى لو جاز أن يريد بإرادة المسيح مع أنها موجودة في قلبه، لجاز أن يريد بإرادة موجودة في قلب غيره من الأنبياء، وذلك يخرج المسيح من أن تكون له منزلة الإتحاد والنبوة.

وبعد، فلو جاز أن يريد بإرادة في المسيح لجاز أن يكره بكرهية في إبراهيم عليه السلام، لأن بعد أحدهما في العقل كبعد الآخر. وذلك يقتضي أن يكون حاصلًا على صفات متضادة. وذلك مستحيل.

وأما الثاني: فلأن الإرادة لا توجب للغير حالا إلا إذا اختصت به غاية الاختصاص. والاختصاص بالمسيح هو بطريقة الحلول، حتى يستحيل أن يريد بإرادة في قلب غيره، لا لوجه سوى أنها لم تخله، فكيف يريد بالإرادة الموجودة لا في محل ولا اختصاص لها به؟

وأما الثالث: فلأن القديم تعالى قد يريد ما لا يعلم المسيح ولا يعتقد ولا يظنه ولا يخطر بباله أصلا. وكذلك المسيح: يريد ما لا يريد الله تعالى كالأكل والشرب وغيرها من المباحات. ففسد كلام النسطورية إذ قالوا بالإتحاد من جهة المشيئة.

وأما اليعقوبية: فالكلام عليهم إذ قالوا بالإنحداد من جهة الذات، أن يقال لهم: لا يخلو الغرض بذلك من أحد وجوه ثلاثة:

1. فإما أن يراد به أن ذات الله تعالى وذات المسيح صارتا ذاتا واحدة.

2. أو يراد به أنهما تجاورا، فحصل بينهما الإنحداد من طريق المجاورة

3. - أو يراد به أنه تعالى حل بالمسيح، فاتحد به على هذا السبيل.

والأقسام كلها باطلة:

أما الأول: فلأن الشيعين لو صاروا شيئا واحدا للزم خروج الذات عن صفتها الذاتية، أو حصول الذات الواحدة على صفتين مختلفتين للنفس. وذلك مستحيل.

وأما الثاني: فلن المجاورة إنما تصح على الجوهر لأجل أنها من أحكام التحيز. ألا ترى أن العرض والمعدوم، لما استحال عليهما التحيز، استحال عليهما المجاورة؟ فكذلك سبيل القدم تعالى، لأن التحيز مستحيل عليه. وعلى أن المجاورة لا تقتضي الإنحداد، فإن الجوهرين على تجاورهما لا يخرجان عن أن يكونا جوهرين، ولا يصيران جوهرًا واحدًا.

وأما الحلول: فالمرجع به إلى الوجود بجنب الغير، والغير متحيز، والله تعالى يستحيل ذلك عليه لأنه يترتب على الحدوث، ويقتضي أن يكون من قبيل هذه الأعراض، وذلك محال. (17)

5 - المنطلقات الفكرية لردود القاضي عبد الجبار المعتزلي:

المفاهيم التي استند إليها القاضي عبد الجبار المعتزلي استقاهها من رؤية المعتزلة للتوحيد، حيث يتم تناول حقيقة الذات الإلهية وتنزيهها عن صفات المحدثات من جوهرية وتحيز، كذلك علاقة الذات بصفاتها وأقسام هذه الصفات، و لتسهيل فهم هذه المناقشة ينبغي الوقوف على نظرية المعتزلة في التوحيد.

يميز المعتزلة عموما - والقاضي عبد الجبار في هذا السياق - بين الذات الإلهية وصفاتها بالقدم والغنى، فهاتين الصفتين مختصتان بذات الله ولا يشاركه فيها غيره لذلك لا يلتقي المعتزلة مع الأشاعرة في قولهم بقدم الصفات لأن ذلك، عند المعتزلة، يوجب تعدد القدماء وهو محال بل شرك يكون التثليث معه أهون.

أما الصفات فهي قسمان: ما يتصف الله تعالى به في كل وقت وهي باصطلاح آخر صفات ذاتية التي من ميزات ما لا يجوز أن يتصف الله تعالى بأضدادها، وهي الوجود والقدرة والحياة والعلم، والقسم الثاني من الصفات ما يتصف الله في وقت دون وقت وهي باصطلاح آخر الصفات الفعلية التي يجوز لله تعالى أن يتصف بأضدادها وهذه الصفات عند المعتزلة حادثة وليست عين ذاته ولا قديمة، فهي حادثة في ذاته تعالى لا في محل أي أنه تعالى يتصف بما على هيئة تنزيهية لا توجب له آلة أو جسما يكون محلا للاتصاف بها وهذه الصفات مثل السمع والبصر والإرادة والكراهة وغيرها من الصفات بهذه القيود والإعتبارات.

وفي مجال الطبيعيات وهو المصطلح عليه بدقيق الكلام حيث يتم تناول الجسم الطبيعي بالدراسة، فإن المعتزلة اعتبروا أن الوحدة الأساسية المؤلفة للجسم الطبيعي هي الجوهر - مع مخالفة بعض علمائها كالنظام - من صفاته الحدوث والتحيز والفناء بإفناء الله تعالى له، يجب التنبيه إلى أمر سلف ذكره، وهو أن تناول المتكلمين للطبيعيات هو من أجل الاستدلال على قدرة الله تعالى وإبراز هيئته لا غير لذلك أعطوا للجسم مواصفات تمكنهم من توظيفه في الاستدلالات العقائدية، وهو ظاهر في نص القاضي عبد الجبار .

6 - تحليل ردود القاضي عبد الجبار على النصارى:

أ - في التثليث :

رأى القاضي عبد الجبار استحالة دعوى النصارى التثليث من الناحية المنطقية، وهذا يكشف عن تعاطي المتكلمين للمنطق اليوناني وتوظيفه في بحوثهم ومناقشاتهم، لأن الواحد بما هو واحد لا يمكن أن يكون متعددًا من جهة وحدته، فإذا أضفنا له صفة التعدد من الجهة التي هو بها واحد فهذه مناقضة صريحة لا يقبلها العقل، فمن هذه الجهة وفق القاضي في توضيح التناقض، خاصة وأن العقيدة النصارانية تجعل أقنوم الأب ذاتا والأقانيم الأخرى كذلك لها مرتبة الذات وهذا يجعل الذات الواحدة ثلاثة ذوات، لأنها تتشارك في الوجود بنفس المرتبة.

ثم يرد على وصف النصارى ذات الله بأنها جوهر، وهذا لا يليق بذات القلم تعالى، لأن الجوهر صفته الحدوث والله تعالى صفته القدم وبالتالي نعتت النصارى ذات الله بلازم نقيض القلم وهو الجوهرية التي تعني الحدوث.

هنا يجب التنبيه إلى أمر يقع فيه أهل الجدل المتخاصمون وهو إلزام الخصم بالدلالة التي يجدها صاحبه في مذهبه هو، فمثلا مصطلح الجوهر قد نحمله دلالة الذات من غير اعتبارها قديمة أو محدثة والمسيحيون بهذا الاعتبار غير ملزمين بدلالة الجوهر عند القاضي عبد الجبار التي يلزمها ذاتيا الحدوث.

يرفض القاضي التثليث، كذلك، باسم الجوهر الواحد ذي ثلاثة أقانيم لأنه يجعل الاسم الإلهي الواحد بثلاثة أسماء: عالم واحد هو ثلاثة علماء وهكذا، وقد سهل عليه إلزامهم بالتناقض .

ثم بعد ذلك يحاول أن يوجد لخصمه مخرجا من خلال استنطاقه وهو في معرض الجدل وهذا استدراج للخصم لغرض الإيقاع به لأن الاستنطاق يلزم القاضي عبد الجبار وحده فإن المثال الذي أورده عن الشيء الواحد الذي قد يكون متعددًا باعتباريات أخرى غير اعتبار جهة وحدته وقد سبق أن أخذ الخصم عليها، و هنا نفهم بأنه يريد مزيد إيضاح تناقض الخصم، و هم النصارى.

وبسائلهم - لغرض إبطال دعواهم - إذا كان المقصود بالأقانيم الثلاثة ذات مع صفتي الكلام وهو أقنوم المسيح، والحياة وهي أقنوم روح القدس، ليرد عليهم بقبول ذاتية صفة الحياة للباري تعالى، ورفض ذاتية صفة الكلام لأن الكلام عند القاضي عبد الجبار صفة حادثة لا صفة ذات فالله تعالى عند القاضي متكلم بمعنى خالق للكلام وهذا بناء على النظرية الاعتزالية في كلام الله هل هو مخلوق أم قدم، هذا بالإضافة إلى تعدد الصفات لا يوجب تعدد الذات وبالتالي لو التزم النصارى باعتبار الأقانيم ذات مع صفتين للزمهم الاعتراف بالتوحيد.

ب - في الإتحاد:

في رده عليهم في الإتحاد يوزع القاضي عبد الجبار نقده على فرقي النساطرة واليعاقبة، ويبدأ بنقد النساطرة في دعواهم أن الإتحاد وقع بين يسوع والله في المشيئة، منطلقا من مسلماته التي تعتبر أن المسيح ذو كينونة ناسوتية مستبعدة أية ألوهية في جوهره اللهم إلا كونه ينطوي على النفخة الإلهية شأنه شأن أي إنسان، وقد يتميز المسيح عن الغالبية البشرية بنبوته فقط، لذا فإن إقرار النساطرة بالإتحاد، عند القاضي، اعتقاد فاسد، لأن مسلمات القاضي عبد الجبار تعتبر أن إرادة المسيح مغايرة تماما لإرادة الله مغايرة جوهرية بمقتضى وجودية كل طرف؛ فالله خالق والمسيح مخلوق. كما أن الإتحاد في الإرادة مرفوض وذلك بأن يريد الله بإرادة المسيح لأن إرادة الله منزهة عن المحل، أي لا تكون بألة وهي القلب كان يريد - تعالى - بقلبه لأنه تعالى ليس بجسم ولا يحتاج إلى آلة، بينما المسيح باعتباره مخلوقا يريد بألة بمعنى أن إرادته تكون في محل، وهذا الاختلاف في طبيعة وجود كلي الطرفين يمنع من وقوع الإتحاد بينهما لأن الله مطلق الوجود والمسيح مقيد الوجود. أصل النقاش وأساس رفض الإتحاد عند القاضي يتركز على اعتبارات.

أولها: لا وجه لاختصاص المسيح بالإتحاد في الإرادة مع الله وإلا لشاركه في هذه الخاصية جميع الأنبياء لأنهم كلهم أتوا بمعجزات في مستوى معجزات المسيح عليه السلام، وهو ما لا يدعن له النصارى رغم اعترافهم بوجود المعجزات لدى الأنبياء عليهم السلام .

ثانيها: استحالة الإتحاد لعدم اختصاص الإرادة الموجودة لا في محل بالمسيح بل هو فاقدها لأنه موجود ذو جسد وهي متعلقة وجودا بوجود منزه عن الجسمية.

ثالثها: إرادة الله متعلقة بعلمه الذي لا يخطر على ذهن المسيح، كذلك إرادة المسيح متعلقة بأمور ينزه الله عن إتياها كالأكل والشرب وغيره من أفعال المخلوقات.

أما اليعاقبة فيرد عليهم كذلك باستحالة الإتحاد بالذات لأمر ترجع بالأساس إلى أن الاعتقاد بالإتحاد يؤول إلى القول بانقلاب الحقائق وتغيرها وهذا محال لأنه يؤدي إلى السفسطة والعبث وبالتالي لا معنى لا للعلم ولا للاعتقاد. فالعلم يتركز على ثبات الحقائق. فإن القول بالإتحاد يجعل المسيح غير المسيح والله غير ذاته بعد الإتحاد، وهذا محال.

أما الأمر الثاني، وهو منتزع من نظرية المتكلمين عموما، فهو أن الجوهر لا يقال على الذات الإلهية لأنه متحيز والله سبحانه منزه عن الجسمية وبالتالي التحيز، لأن القول بالإتحاد قد يلزم المحاورة المكانية وهي من صفات الأجسام وهذا ظاهر الفساد إذا طبق على الله تعالى.

الهوامش:

1. أستاذ بقسم الفلسفة وعضو مخبر الأبعاد القيمية للتحويلات الفكرية والسياسية بالجزائر ،جامعة وهران ،الجزائر.
2. سورة النحل، الآية 125،
3. أبو نصر الفارابي،إحصاء العلوم، مطبعة السعادة، (د. ت.) ص 71.
4. الإنجي، المواقف، طبعة استانبول،1286هـ، ص 16.
5. ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1960، ص461.
6. ابن خلدون، المصدر السابق، ص469
7. القس جيمس أنيس، علم اللاهوت النظامي فصول المقدمة، (د.ط)، (د.ت)، ص 1 .

8. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
9. قانون الإيمان، الذي شرعه آباء الكنيسة
10. ¹ سورة المائدة، الآية 5.
11. نقلا عن علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، ج 1، الطبعة التاسعة (دت) ص 96
12. علي سامي النشار المرجع السابق، ص 97.
13. ¹ الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق، محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط2 ن 2001، ج 2، ص 97.
14. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة القاهرة، 1965، ص 291.
15. المصدر نفسه، ص 292
16. القاضي عبد الجبار، المصدر السابق، ص 292-295.
17. القاضي عبد الجبار، المصدر السابق، ص 295-297.